

### (٣) القضية الفلسطينية دوليا

السادات بصورة علنية هذا الاتجاه المائل والمرارغ والهادف الى كسب الوقت في الوساطة الامريكية وذلك في المقابلة الهامة التي نشرتها مجلة « نيوزويك » في الاسبوع الاول من شهر كانون الاول ١٩٧١ . وتدعم الولايات المتحدة هذه السياسة اولا عن طريق التعامل برقة ورفق مع مصر كما في التصاهل الذي ابدته بالنسبة للديون المستحقة على مصر لحساب امريكا ( حوالي ١٤٠ مليون دولار ) حيث منح الاتفاق الذي توصلت اليه الدولتان في اوائل شهر تشرين الاول مدة سبع سنوات لمصر كي تسدد دينها ، واعتبرت امريكا التوصل الى مثل هذا الاتفاق بمثابة شرط ضروري لعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين نسي المستقبل . وثانيا ، عن طريق الامتناع الاتي من تزويد اسرائيل بالطائرات التي تطلبها بالصاح باعتبار ذلك أداة صالحة لاستمرار هيمنة امريكا على النزاع في الوقت الحاضر وضبطه ضمن الحدود التي تريد الا يتعداها حاليا .

ضمن هذا الاطار العام تحركت السياسة الامريكية في بادئ الامر لتثقيط مشروع التسوية الجزئية وتقويته من جديد بعدما أصبح باهتا ومهلهلا بالاضافة الى خلق انطباع مجدد بأن هذه الدبلوماسية جادة « هذه المرة » في جهودها ووعودها بتسوية النزاع وانه على مصر ان تمنحها فرصة اخرى لممارسة جهودها الهادئة والا تتعد الثقة بنواياها في الوصول الى حل عادل يرضي الطرفين . وهذا يعني على الصعيد الفعلي ابقاء كل شيء على حاله في المنطقة لفترة اخرى من الزمن . وقد تلخصت التحركات الامريكية المشار اليها بالنقاط التالية :

(١) استمرار الولايات المتحدة في معارضة احياء مهمة يارينغ ( التي حلت محلها الوساطة الامريكية ) التي اخذت مصر تطالب بالعودة اليها ، ومعارضة تنشيط اجتماعات الدول الاربعة الكبرى كوسيلة للوصول الى تسوية سلمية تفرضها هذه الدول على المنطقة وتضمن تنفيذها . وقد ادلى روجرز في اوائل شهر تشرين الاول بتصريح ذكر فيه انه استنتج عبر اتصالاته بوفود الدول الكبرى نسي هيئة الامم بانها لا ترى اي احتمال لقيام الدول

لم تطرا أية تبديلات ذات أهمية على المعطيات الأساسية للاوضاع الدولية المحيطة بالنزاع العربي الإسرائيلي في الشهرين الاخيرين ، اذ استمر المشروع الامريكي الداعي لاعادة فتح القناة ( اي ما يدعى بمشروع التسوية الجزئية او المؤقتة ) في تشكيل المحور الرئيسي للنشاط الدولي الذي تبديه الاطراف المعنية بأزمة الشرق الاوسط . ولكن لا بد من التنبيه الى ان كل الدلائل تشير ، مرة اخرى ، الى ان مشروع التسوية الجزئية قد اضطلح بالعراقيل المعروفة التي تلاشت بسببها بل المشروعات السابقة لتسوية الازمة ، مما خلق انطبعا عاما ، في الفترة الاخيرة ، بدخول المشروع الزاهن مرحلة الوهن والاحتضار حتى ان روجرز نفسه ، صاحب المشروع ، لم يعد يؤكد بأن الوساطة الامريكية ستتوصل الى اتفاق لاعادة فتح القناة قبل نهاية عام ١٩٧١ كما كان يفعل سابقا باستمرار . تبعا لذلك استمرت الوساطة الامريكية بالعمل على اساس سياسة التوازن الشكلية بين المفهوم العربي لما يعنيه مشروع التسوية الجزئية على الصعيد التنفيذي والمفهوم الإسرائيلي المضاد لعنى المشروع نفسه ، وذلك عن طريق (أ) ما تسميه الدبلوماسية الامريكية بتقريب وجهات النظر بين الطرفين العربي والإسرائيلي ، (ب) طرح الحلول الوسط الانتقائية التي يفترض ان يلتقي عندها الطرفان المتنازعان ، (ج) الامتناع عن ممارسة اي ضغط مفتوح على اسرائيل لجعلها تقبل بالمقترحات الوسطية الامريكية بسبب الالتزام الاساسي لحكومة الولايات المتحدة بعدم فرض اية تسوية للنزاع لا تريدها اسرائيل ولا تعتبرها لصالحها ، (د) الماطلة المستمرة باسم الدبلوماسية الهادئة الى ان يموت المشروع من كثرة المشاورات والمناقشات والوساطات والمذكرات الخ... فيحل حله مشروع آخر يتطلب مشاورات ومناقشات ووساطات جديدة . كل ذلك بغية ابقاء التوازن القائم في المنطقة على حاله لاطول مدة ممكنة لان الوضع السياسي المحلي يسير باتجاه يتناسب مع المصالح الامبريالية والامريكية في الشرق الاوسط ( على سبيل المثال تصفية الحركة الوطنية التدريجي في كل مكان تقريبا ) . وقد أكد الرئيس